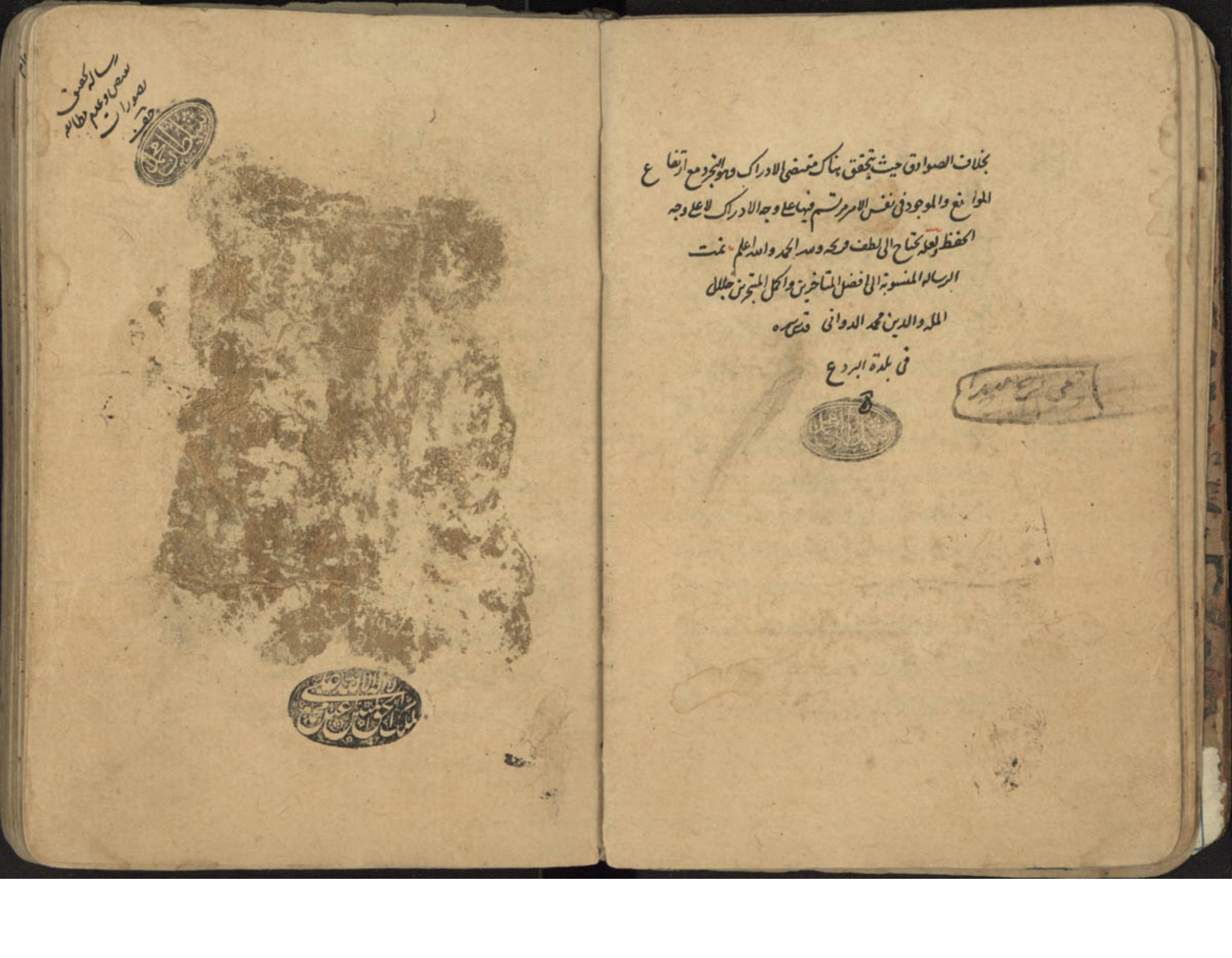
بسم الله الرحمن الرحيم

اعلم ان قولهم ان التصورات لا يحتمل عدم المطابقة بخلاف التصديقات كلام
حق ما فهمه من اورد عليه ان المراد بالمطابقة ان كان المطابقة مع الماخذ فلا نم ان
التصورات لا يحتمل عدمها اذ قد يوخذ من شبح انسانی صورة فرسية وان
كان المطابقة مع ماله تلك الصورة فلا نم ان التصديقات يحتملها اذ الكواذب
منها تطابق ذی صورها ضرورة ان صورة الوقوع تطابق الوقوع
وصورة اللاوقوع يطابق اللاوقوع وذلك لان المراد بالمطابقة المطابقة
مع ما فی نفس الامر بان يكون فی نفس الامر شیء يطابقه تلك الصورة والتصورات
لا يحتمل عدم المطابقة مع ما فی نفس الامر بان يكون فی نفس الامر شیء يطابقه اذ كل
متصور فهو موجود فی نفس الامر ضرورة اتصافه فيها بمفهوم وجودی وثلة
المفهومية فهو موجود فيها اذ الموصوف بالوجودی موجود فی ظرف الاتصاف
على ما شهد بحث الوجود الذهنی واما التصديقات فليس لكواذبها تحقق فی
نفس الامر قطعا بل ليس تحققها الا فی شعور المصدق بها والدليل المنتهض
فی التصورات لا مجال له فيها كما لا يخفى ولعلك تقول المعانی الحرفية لا تقع محكوما

عليها ايضا كما فی المصدق بها لا يجری فی جميع التصورات على انه لا بد من فالدليل صح
ارتسام الكواذب فی المبادی العالية لانه الخزانة الحافظة للصور المعقولة بالفعل
التی يمكن استحضارها من دون كسب جديد على حسب القواعد الحكمية فلها
ايضا تحقق فی نفس الامر فان لا قولك هذا فاعرف ان المعانی الحرفية وان لم تقع
محكوما عليها لكنها تقع وسيلة للطرفين فی القضية الصادقة فيكون موجودا
فی نفس الامر فی ضمنها مثلا الابتداء المخصوص الذی هو واسطة بين زيد و
زيد والبصرة له مطابقة فی نفس الامر وان لم يكن زيد سائرا من البصرة فان
ذلك الابتداء يحقق فی الامر فی سلب السير من البصرة عن زيد فكل معنى رابطی يحقق نفس صح
فی نفس الامر[2] بخلاف المصدق به الكاذب واما ارتسام الكواذب فی المبادی
العالية فلا يقتضی تحققها فی نفس الامر لانها ليست صورا ادراكية لتلك
المبادی بل مخزونة فيها على نحو ما يخزن الصور الحسية فی الخيال والمعانی الجزئية
فی الحافظة مع ان الخيال والحافظة ليسا مدركين فشان المبادی مع الكواذب
الحفظ فقط ومع الصوادق الحفظ والادراك والفرق بين الصورتين مع اشتراكهما
فی الارتسام ان المبادی لا يمكن لها التصديق بالكواذب لبراءتها عن
النقص فهی ليست عاقلة لها والارتسام فی غير العاقل لا يقتضی الادراك

[2] اما فی ضمن السلب او الايجاب اذ لا محيص عن احدهما فی نفس الامر صح



بخلاف الصوادق حيث تحقق هناك مقتضى الادراك وهو التجرد مع ارتفاع
الموانع والموجود في نفس الامر مرتسم فيها على وجه الادراك لا على وجه
الحفظ ولعله يحتاج الى لطف قريحة ولله الحمد والله اعلم تمت
الرسالة المنسوبة الى افضل المتاخرين واكمل المتبحرين جلال
الملة والدين محمد الدواني قدس سره

في بلدة البردع

بسم الله الرحمن الرحيم

اعلم انهم قالوا ان التصور لا نقيض له وبينوه بان المتناقضين هما المفهومان المتمانعان لذاتيهما ولا تمانع بين التصورات فان مفهومي الانسان واللاانسان مثلا لا يتمانعان الا اذا اعتبر ثبوتهما لشيء وح يحصل هناك قضيتان متنافيان صدقا وكذا قولنا حيوان ناطق حيوان ليس بناطق على التقييد لا يتمانعان الا لملاحظة وقوع تلك النسبة ايجابا وارتفاعها سلبا اعني التقييد بقي الذين ناشير بهذين القولين انهما بعدم رعاية شرط التناقض فيهما ولطلاق النقيض على اطراف القضايا سواء اخذت تلك الاطراف بمعنى السلب او العدول كما وقع في كتب المنطق مجاز على التأويل اللهم الا ان يقال المتناقضان هما المفهومان المتنافيان لذاتيهما والتنافي اما في التحقق والاستقرار كما في القضايا واما في المفهوم بانه اذا قيس احدهما الى الاخر كان اشد بعدا مما سواه فيوجد في التصورات ايضا كمفهومي الفرس واللافرس وبهذا المعنى قيل رفع كل شيء نقيضه سواء كان رفعه في نفسه او رفعه عن شيء انتهى كلامهم حاصله انه ان فسر النقيضان بالمتمانعين لذاتيهما ~~كلله~~ نقيض اذ لا تمانع بين التصورات بدون اعتبار النسبة وان فسرا لا يكون للتصور

بالمتنافيين لذاتيهما كان له نقيض ومن هاهنا قيل رفع كل شيء نقيضه سواء كان رفعه في نفسه او رفعه عن شيء والاشهر هو الاول وقول المنطقيين محمول على المجاز وفيه بحث من وجوه الاول ان الفرق بين المتمانعين لذاتيهما والمتنافيين كذلك بان الاول لا يتحقق الا في القضايا وان الثاني يتحقق في غيرها ايضا ليس على ما ينبغي بل لا بد له من بيان والثاني انه يلزم منه ان لا يكون تقابل اصلا الا بين القضايا والثالث انه يلزم منه ان يكون الشك والوهم واخليين في التعريف مع انهم صرحوا بخلافه والرابع انه يكون النزاع فيه حينئذ لفظيا مبنيا على تفسير النقيض والخامس ان المشهور في كتبهم هو ان نقيض كل شيء رفعه او رفع كل شيء نقيضه فلو كان هذا مبنيا على الثاني كما يدل عليه كلامهم فالقول بان المشهور هو الاول لا الثاني محل بحث والسادس ان حمل قول المنطقيين على المجاز يستدعي ان يكون قواعد النسب بين النقائض وكذا مباحث عكس النقيض مطلقا محمولة على التجوز ايضا وهو حمل نقيض الجزء الاول ثانيا وبالعكس مبنيا على المجاز والتأويل وحمل كلامهم على وجه لا يكون له حقيقة مما لا وجه له وكلام الرازي في تعريف التناقض من شرح المطالع ينافيه فارجع اليه والسابع ان القول بان التمانع

الذاتي لا يتحقق بين النسب التقييدية بل لا يتحقق الا بين النسب التامة الخبرية
ثم اذ تعلق الايقاع والانتزاع بالنسب لا دخل له في تمامها وانما من ما قيل
من انه يلزم منه ان يكون جميع التصورات علما بالمعنى المذكور مع ان المطابقة
شرط في العلم وبعض التصورات غير مطابقة كما اذا راينا حجرا من بعيد بحصيل منه
صورة انسان واجيب عن هذا بان تلك الصورة صورة الانسان و
تصوره مطابق والخطاء في الحكم بان هذه الصورة لذلك المرئي هذا هو المشهور
بين الجمهور وقيل يرد عليه انه فرق بين العلم بالوجه والعلم بالشيء من ذلك
الوجه فالمتصور في المثال المذكور هو الشبح والصورة الذهنية آلة لملاحظته
فتدبر وفيه ان الخطاء انما هو في الحكاية عن شيء واما التصورات الساذجة
المحضة فليس فيها حكاية فلا خطاء فيها من حيث هي هي وذلك ظاهر لمن له
تامل صادق ثم اعلم ان ما سبق من المشهور بين الجمهور تفصيله ان التصور
لا يوصف بعدم المطابقة اصلا فاذا اذا راينا من بعيد شبحا هو حجر مثلا
وحصل منه في ذهننا صورة انسان فتلك الصورة صورة الانسان
وعلم تصوري به والخطاء انما هو في حكم العقل بان هذه الصورة للشبح
المرئي فالتصورات كلها مطابقة بما هي تصورات لما موجودا كان او

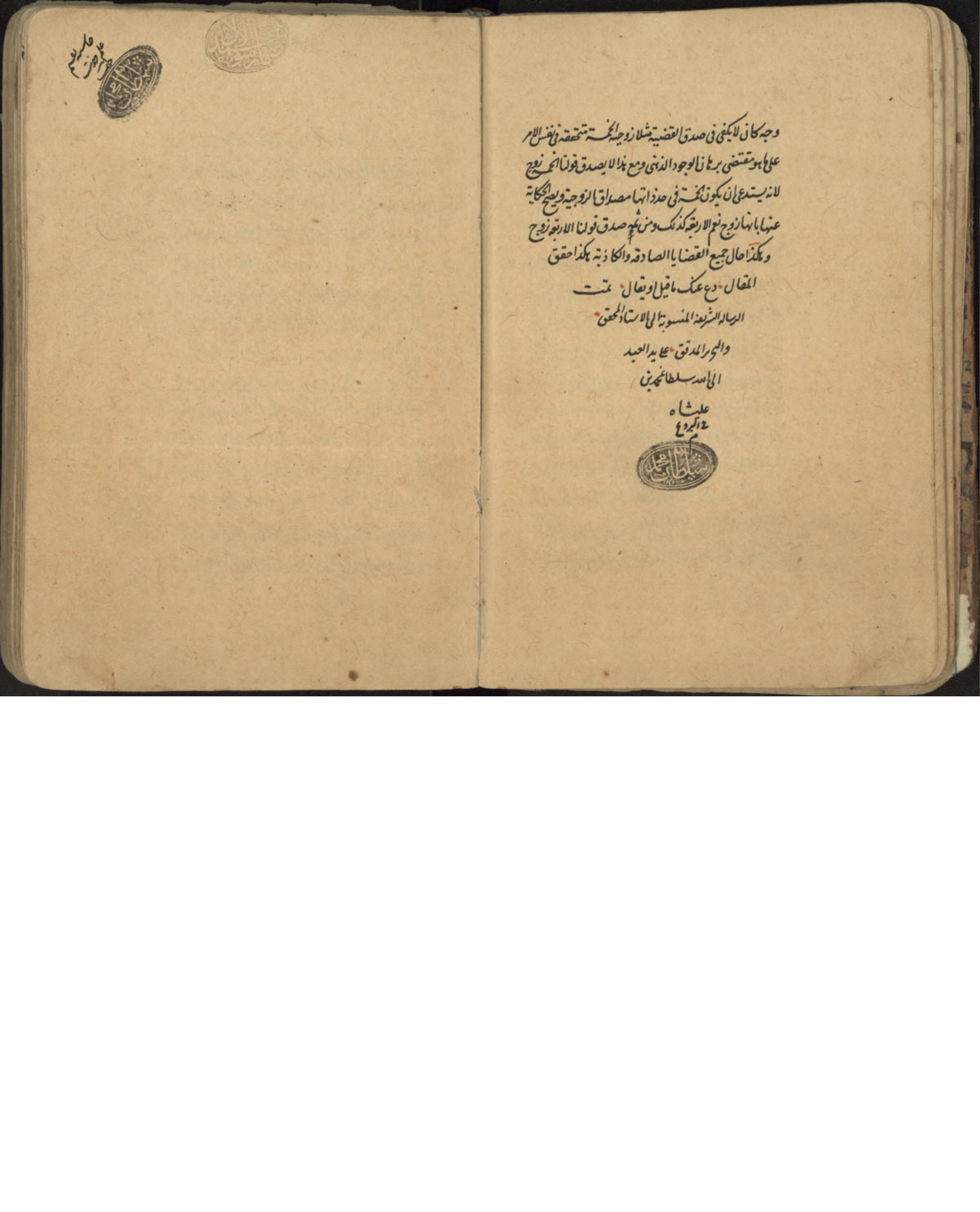
معدوما

معدوما ممكنا او ممتنعا وعدمها لاحكام العقل المقارنة لتلك التصورات
هذا كلامهم وفيه انه يدل على ان المطابقة في التصورات انما هي لذوي
الصور ولا شك ان هذه المطابقة يجب ان يكون منتفية في التصديقات
حتى يكون الايجاب والسلب واردين على امر واحد مع ان التصديقات
مطلقا مطابقة لذوي صورها ضرورة ان صورة الوقوع تطابق
الوقوع وصورة اللاوقوع تطابق اللاوقوع والخطاء في الحكم المذكور
لا يجدي في ذلك وايضا قولهم الخطاء انما هو في حكم العقل بان هذه الصورة
للشبح المرئي يشعر بان المطابقة نفيا واثباتا انما هي بالنسبة الى المنشأ
والماخذ لا الى ذي الصورة فكلامهم في بيان المرام في هذا المقام مضطرب
ومنه نشا اشكال مشهور منهم وهو ان المراد بالمطابقة ان كان المطابقة
مع الماخذ فلا نم ان التصورات لا يحتمل عدمها اذ قد يوخذ من شبح
انساني صورة فرسية وان كان المطابقة مع ماله تلك الصور فعلم
ان التصديقات يحتمل عدمها اذ الكواذب منها تطابق ذوي صورها
ضرورة ان صورة الوقوع تطابق الوقوع وصورة اللاوقوع تطابق اللاوقوع
كما مر وما قيل في دفعه من المراد المطابقة مع ما في نفس الامر بان يكون في نفس
الامر

الامر شيء يطابق تلك الصورة والتصورات لا يحتمل عدم المطابقة مع ما في
نفس الامر اذ كل متصور موجود في نفس الامر ضرورة اتصافه فيها بمفهوم وجودي
واقله المفهومية فهو موجود فيها اذ الموصوف بالوجودي موجود في ظرف
الاتصاف على ما شهد عليه بحث الوجود الذهني واما التصديقات فليس
لكواذبها تحقق في نفس الامر قطعا بل ليس تحققها الا في منشأ المصدق بها
والدليل المنتهض في التصورات لا مجال له فيها كما لا يخفى فمدخولها ان كل
مفهوم تصوريا او تصديقيا مستقلا او غير مستقل وجوديا او عدميا
صادقا او كاذبا فهو متصف في نفس الامر بمفهوم وجودي واقله المفهومية
فيكون موجودا فيها الحكم ما ذكره بعينه فنسبة الدليل المنتهض في التصورات
الى جميع المفهومات على السوية كما لا يخفى والعجب انه كيف خفي عليه مع كمال
وضوحه والقول بان المقام الى فيه ايضا لا يقع لحكوا عليها كما لمصدق به
فالدليل لا يجري في جميع التصورات ليس بجيد ايضا لان الدليل المذكور يدل
على وجود جميع المفهومات المذكورة مطلقا اذ اتصافها في نفس الامر بمفهوم
وجودي كاف في المط سواء حكم به عليها فالحكم في ضمن المفهوم العام على الاجمال
لا على الخصوص كاف في الاستدلال وكذا الحكم عليها باعتبار استقلالها او ان

اولا وسواء الحكم به
اولا ولو سلم لوقوعه على
الحكم به عليها صح

كان ثبوت الامر الوجودي لها باعتبار عدم الاستقلال ولا يلزم ان
يكون ثبوت الامر لشيء او اثباته له باعتبار واحد بل كثيرا ما يكون باعتبار
ثم ان الدليل المذكور تام على الاجمال سواء كان لكواذب ارتسام في المبادي
العالية ام لا وسواء كان ذلك الارتسام وجودا في نفس الامر ام لا وسواء
كان نفس الامر عبارة عن المبادي العالية ام لا والتمسك بكل من ذلك
خروج عن المبحث وارتكاب ما لا فائدة فيه بل هو تطويل الكلام بما لا يجدي
نفعا وظهر مما ذكرناه ان كل موجود في الذهن موجود في نفس الامر فقولهم
ان نفس الامر اعم من الذهن من وجه محل بحث على ان نفس الامر ايضا لا يتحقق
بدون الذهن اذ كل موجود في الخارج موجود في الذهن بل نقول مقتضى
قواعدهم ان نفس الامر والذهن متساويان وكلاهما اعم مطلقا من الخارج
وقد فصلنا الكلام فيه في شرح رسالة نفس الامر فارجع اليه وبعد اللتيا والتي
ان ما ذكره بعض الافاضل لا يصلح لتوجيه كلام القوم والاشكال عليه لانه
كما اشرنا اليه يدل على المطابقة لذوي الصور او لما خذ والمنشأ بل الاشكال
عليهم وارد غير مندفع تدبر ثم انه لا يختلج في وهمك انه لو كانت الكواذب
متحققة في نفس الامر كما ذكرتم فكيف كانت كاذبة لان التحقق في نفس الامر باي



وجه كان لا يكفي في صدق القضية مثلا زوجية الخمسة متحققة في نفس الامر
على ما هو مقتضى برهان الوجود الذهني ومع هذا لا يصدق قولنا الخمسة زوج
لانه يستدعي ان يكون الخمسة في حد ذاتها مصداق الزوجية ويصح الحكاية
عنها بانها زوج نعم الاربعة كذلك ومن ثمه صدق قولنا الاربعة زوج
وهكذا حال جميع القضايا الصادقة والكاذبة هكذا حقق
المقال دع عنك ما قيل او يقال تمت
الرسالة الشريفة المنسوبة الى الاستاذ المحقق
والنحرير المدقق على يد العبد
الى الله سلطان محمد بن
علشاه
٤ البروج
م